أميركا التي تَكذب حين تُكذب

أحمد ضيف الله

بين النفي والإثبات وتعدد الروايات، أثار لغز هروب رتل كبير لتنظيم داعش من مدينة الفلوجة، ضم المئات من الآليات المدججة بمختلف صنوف الأسلحة الثقيل منها والمتوسط، ليل الـ٢٨ من حزيران ٢٠١٦. الكثير من الشكوك والتحليلات المتباينة بشأن حقيقة ما جرى، طارحة الكثير من التساؤلات، عن كيفية خروج هذا الرتل الكبير من مدينة الفلوجة المحاصرة، وفي ذروة معركة استعادتها، حيث كان كل شيء تحت المراقبة الأميركية من الأرض والسماء؟ خاصة بعد البيان التوضيحي الذي أصدرته قيادة العمليات المشتركة في الـ٣٠ من حزيران ٢٠١٦، التي بينت فيه أن «القوة الجوية العراقية دمرت ٩٦ عجلة» من الرتل الهارب. والحديث الذي أدلى به الفريق أول حامد المالكي قائد طيران الجيش في مؤتمر صحفي نشره موقع وزارة الدفاع بتاريخ الأول من تموز ٢٠١٦، عن «رتل مكون من ٧٠٠ سيارة كان يتحرك على مسافة طولها ١١كم».

وقد أشار حاكم الزاملي رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية في تصريح لصحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة في الأول من تموز ٢٠١٦، إلى أن «الجانب الأميركي لم يشارك في عملية ملاحقة هذه الأرتال»، مؤكداً أن «الجانب الأميركي رفض استهداف الأرتال، بحجة أن فيها مدنيين، وأن هذا يخالف قواعد الاشتباك المعمول بها لديهم».

إن الوثائق المدعمة ببعض الصور الفيلمية عما جرى، تشير إلى أن رتل تنظيم داعش الكبير سلك طريقاً وعرة تدعى «صحراء الجفة» متوجهاً إلى داخل الأراضي السورية، وأنه كان من بين الهاربين مقاتلون من الكتيبة الأوزبكية التي تسمى «جيش دابق» وهي من أشرس كتائب تنظيم داعش، إضافة إلى أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب والمحليين المحترفين، بينهم ضباط كبار من فدائيي صدام والحرس الجمهوري السابق.

إن ما يمكن تأكيده وفق الوقائع والمعطيات آنذاك، أن عناصر من عشيرة البو عيسى (السنية) هي من شاهدت الرتل أولاً، وفيه قادة من تنظيم داعش يعرفونهم، وآخرين ممن قَتل بعض أبنائهم. وقدموا هذه المعلومات إلى الطيران العراقي، الذي هو من بدأ بقصف الرتل، بإمكاناته المحدودة، في ظل ظروف جوية سيئة.

وأن سلاح الجو الأميركي الذي رفض التعرض لهذا الرتل، بحجة أنه رتل مدني! تدخل شكلياً لاحقاً، بعد قيام سلاح الجو العراقي بالقصف، من دون أن يقوم بملاحقة الرتل لتدميره كاملاً، وهو يملك القدرات القتالية والفنية لتنفيذ ذلك. ما يعني أن تصريحات السفير الأميركي في بغداد ستيوارت جونز، بأن «طائرات التحالف الدولي اكتشفت رتل تنظيم داعش قرب الفلوجة، واستهدفته»، كانت كاذبة ومُظللة.

وبتاريخ الـ١٨ من شهر حزيران الجاري، قالت هيئة الحشد الشعبي في بيان لها: إن طائرة أميركية قامت «بضرب مقر ثابت لقطعات الحشد الشعبي من لوائي ٤٥ و٤٦ المدافعة عن الشريط الحدودي مع سورية بصاروخين مسيّرين، ما أدى إلى استشهاد ٢٢ مقاتلاً وإصابة ١٢ آخرين»، موضحة أن «قوات الحشد الشعبي على الشريط الحدودي منذ انتهاء عمليات تحرير الحدود»، وأنه «بسبب طبيعة المنطقة الجغرافية، لكون الحدود أرضاً جرداء، فضلاً عن الضرورة العسكرية، فإن القوات العراقية تتخذ مقراً لها شمال منطقة البوكمال السورية التي تبعد من الحدود ٧٠٠ متر فقط كونها أرضاً حاكمة تحتوي على بنى تحتية، وقريبة من حائط الصد حيث الإرهاب الذي يحاول قدر الإمكان عمل ثغرة دخول الأراضي العراقية، وهذا الوجود بعلم الحكومة السورية والعمليات المشتركة العراقية».

وبالتزامن مع ذلك قام طيران التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، بشن غارة على موقع للجيش السوري في بلدة الهري جنوبي شرقي البوكمال، «ما تسبب في سقوط عدد من القتلى والجرحى».

وعلى حين عبرت وزارة الخارجية العراقية «عن رفضها واستنكارها للعمليات الجوية التي تستهدف القوات في مناطق محاربة داعش، سواء كانت في العراق أو سورية أم أي مكان آخر في ساحة مواجهة هذا العدو الذي يهدد الإنسانية»، معتبرة أنّ «أي استهداف لهؤلاء المقاتلين بشتى مسمياتهم ومواقع قتالهم هو دعم لداعش ومساعدة له على التمدد ومحاولة تنظيم صفوفه من جديد».

نفت القيادة المركزية الأميركية مسؤوليَتها عن الغارة، مؤكدة أنه «لم يُنفذ أي فرد في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضربات قرب البوكمال»، كذلك قال المتحدث باسم البنتاغون أريك باهون: إنه «لم تشن الولايات المتحدة أو التحالف الضربة»، كما قال السفير الأميركي لدى بغداد دوغلاس سيليمان في بيان له: إن «القوة الجوية الأميركية غير مسؤولة عن الهجوم الذي طال بعض الفصائل العراقية في سورية»، مؤكداً «عدم وجود أي نشاط جوي أميركي في المنطقة»، على حين أعلن مسؤول أميركي في واشنطن لاحقاً، أنّ الولايات المتحدة «لديها أسباب تدفعها للاعتقاد بأنّ إسرائيل هي التي شنت الغارة».

ما من شك، أن الولايات المتحدة الأميركية وتحالفها يكذبان كعادتهما بشأن مسؤولية الغارات التي تستهدف القوات السورية أو قوى الحشد الشعبي، فما دامت الولايات المتحدة الأميركية هي المسيطرة على أجواء المنطقة، فمن غير المعقول ألا تعرف من قام تحديداً بالغارة، إن لم تكن هي من نفذ الضربة، وبخاصة أن خبيراً في سلاح الجو صرح لفضائية «الحرة» الأميركية بأن المهمة التي يعتقد أن الطيران الإسرائيلي قد نفذها صعبة وتحمل تعقيدات لوجستية كبيرة لأن مقاتلاته كان عليها التحليق مسافة ٥٦٠ كيلو متراً لتنفيذ ضرباتها قرب البوكمال.

لقد قامت قوات التحالف الأميركي، وعلى مدى سنين، بالتعرض للقوات العراقية والحشد الشعبي وللمدنيين مرات عدة، نافية في كل مرة مسؤوليتها عن ذلك، أو في أحسن الأحوال الادعاء بأن ما حصل كان بالخطأ، وكان من أبرزها قيام القوات الأميركية فجر الـ٧ من آب ٢٠١٧، بقصف مواقع قوات «كتيبة سيد الشهداء» التابعة للحشد الشعبي، داخل الأراضي العراقية، في منطقة جمونة الإستراتيجية قرب التنف، التي سبق لقوات الحشد الشعبي أن قامت بتحريرها من تنظيم داعش قبل حوالى شهر ونصف الشهر، ما أسفر عن استشهاد ٣٦ مقاتلاً، وإصابة نحو ٧٥ آخرين، وقد أعقب القصف المدفعي الأميركي الكثيف بـ«المدفعيّةِ الذّكية»، قيام تنظيم داعش بمهاجمة المواقع التي تعرضت للقصف بعدد كبير من السيارات المفخخة، مستغلاً تأثير القصف الأميركي، وقد نفت القوات الأميركية مسؤوليتها عن القصف!

كذلك استهدفت طائرة أميركية في الـ٢٧ من كانون الثاني ٢٠١٨، قوة أمنية عراقية وسط بلدة البغدادي في محافظة الأنبار، كانت عائدة من عملية مداهمة ناجحة في اعتقال أحد القيادات الإرهابية المهمة، وهو كريم عفات علي السمرمد الذي كان يعقد اجتماعاً مع خلية إرهابية لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف مواقع مدنية وأمنية في المحافظة، ما أدى إلى استشهاد ثمانية أشخاص معظمهم من قوات الأمن العراقية، وجرح نحو عشرين آخرين بينهم مدير ناحية البغدادي شرحبيل العبيدي، ومدير شرطة الناحية العقيد سلام العبيدي، وادعت القوات الأميركية هذه المرة أنه كان «خطأ غير مقصود».

ليس غريباً أن تقوم الطائرات الأميركية والتحالف الأميركي باستهداف القوات العراقية وقوات الحشد الشعبي وأبناء العشائر وحتى المدنيين داخل الأراضي العراقية وعلى الحدود العراقية السورية، وحتى ضمن الأراضي السورية، حيث باتا القوة الجوية المساندة لتنظيم داعش كلما ضاق الخناق عليه، نافية وقوع الغارة مرة، ومتذرعة أنها كانت خطأً غير مقصود مرة أخرى، كرمي الأسلحة «بالخطأ» من الجو لتنظيم داعش أثناء عملية تحرير محافظة الأنبار وصلاح الدين.

إن الولايات المتحدة الأميركية تعمل على مناقلة العناصر الإرهابية لتنظيم داعش بين سورية والعراق، لإدامة الأزمة والأجواء الإرهابية في كلا البلدين، وهي تحاول بكل طاقاتها وأدواتها منع أي تقدم للقوات السورية أو العراقية نحو الحدود المشتركة بينهما للحيلولة دون التقائهما، لأن واشنطن تعي جيداً معنى هذا الالتقاء وماذا سيتمخض عنه؟ إلا أنه سيحصل، وستدفع القوات الأميركية تحديداً في النهاية أثمان غاراتها المنفية، أو تلك التي وقعت بالخطأ بحسب بياناتها، غالياً، فيد المقاومة قادرة على أن تطول أي نقطة من ساحة المواجهة مع محتلي أراضي محور المقاومة، من الإرهابيين أو داعميهم، في الوقت والمكان المناسبين.

في الذكرى الرابعة والأربعين

أبناء الجولان: تحرير القنيطرة قادم

| القنيطرة- الوطن

أحيا أهلنا في الجولان العربي السوري المحتل والقنيطرة الذكرى الرابعة والأربعين لتحرير القنيطرة ورفع القائد الراحل حافظ الأسد العلم الوطني في سماء المدينة عام ١٩٧٤ بعد تحريرها من العدو الإسرائيلي إيذاناً بعودتها إلى السيادة الوطنية وإصرار الشعب السوري على التحرير الكامل لجميع الأراضي السورية المحتلة.

وأكد أبناء الجولان في بيان أصدرته «الهيئة الشعبية لتحرير الجولان»، أن مشهد الانتصارات يتكرر اليوم لشعبنا وجيشنا وحلفاء المقاومة بعد هزيمة أشرس هجمة إرهابية تعرضت لها سورية ليبقى العلم الوطني خفاقاً عالياً فوق ثرى الوطن محرراً من كل دخيل وعدو تكفيري صهيوني، لافتين إلى أن يوم تحرير القنيطرة هو يوم خالد في تاريخ سورية وله معان ودلالات سطرها جيشنا البطل في حرب تشرين التحريرية، فكان تحرير مدينة القنيطرة الشهيدة ثمرة من ثماره وإعلاناً بأن النصر آتٍ وتحرير الجولان قادم لأن النصر حليف الشّعوب المناضلة وأبناء الجولان يستذكرون في هذا اليوم شهداءنا الذين رووا بدمائهم تراب الوطن وقدّموا حياتهم لنعيش بعزة وكرامة وستبقى المقاومة اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو والتي ستعيد الحقوق المغتصبة.

وأكد أبناء الجولان أن خيار المقاومة والصمود هو طريق التحرير وهم يتطلعون إلى اليوم الذي يرفع فيه الرئيس بشار الأسد علم الوطن فوق الجولان الحبيب وكامل تراب سورية بعد تحريره من دنس الصهيونية ورجس الإرهابيين. كما أكدوا على حقهم المشروع بتحرير الأرض وعودة الجولان لأهله وفق قرارات الشرعية الدولية وبكل الوسائل المتاحة.

على خط موازٍ، أكد المشاركون في المهرجان الخطابي الذي أقامته قيادة فرع حزب البعث بالقنيطرة على مدرج كلية التربية الرابعة بمدينة البعث، أن هذه المدينة أصبحت شاهداً من شواهد العصر على همجية كيان الاحتلال الإسرائيلي الذي تعمد تدمير الحجر والشجر والبشر. وأكد محافظ القنيطرة همام دبيات أن تحرير القنيطرة سيبقى البوصلة والأمل لتحرير كل ذرة تراب أسيرة في الجولان العربي السوري المحتل وأن سورية بشعبها الصامد وجيشها الأسطوري وقيادتها الحكيمة التي صنعت انتصارات حرب تشرين التحريرية وحررت مدينة القنيطرة قادرة على إفشال المخططات الهادفة إلى تحييدها عن دورها الريادي والقومي، مشيراً إلى أن النهضة العمرانية والاقتصادية والخدمية التي شملت جميع المناحي ستكون نبراس ومنطلق طريق التعمير والتحرير حيث تستمر المسيرة لتؤكد الأهمية التي يوليها الوطن والرئيس الأسد للقنيطرة الصامدة. وحيّا محافظ القنيطرة الأهل الصامدين في الجولان المحتل المتشبثين بالأرض والهوية العربية السورية وانتمائهم إلى الوطن الأم والسيادة السورية، لافتاً إلى أن ذكرى تحرير القنيطرة تتزامن في هذه الأيام مع انتصارات الجيش الباسل على امتداد ساحات الوطن في حربه الكونية ضد العصابات الإرهابية المدعومة والممولة من دول عربية وإقليمية.

من جانبه أوضح أمين فرع الحزب الشيوعي سلطان الضاهر في كلمة أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، أن السوريين اليوم أكثر عزماً وتصميماً وإرادة على مواجهة التحديات كافة وفي مقدمتها مواجهة الحرب الكونية التي تشنها دول الاستعمار والإمبريالية على وطننا الأم وأن الجولان كان وسيبقى أبد الدهر عربياً سورية وما تحرير مدينة القنيطرة إلا بداية الانتصارات.

بدوره، أكد رئيس لجنة دعم الأسرى في سجون الاحتلال الأسير المحرر علي اليونس في تصريح لـ«الوطن» أن ذكرى تحرير القنيطرة تشكل حدثاً وطنياً وجولانياً خالداً، موضحاً أن أبناء القنيطرة ينعمون اليوم بالإنجازات العظيمة التي تحققت وما زالت تتحقق ويلمسون فيها معالم النهضة ودلائل الاهتمام المتعاقبة منذ التحرير وحتى الآن ومتطلعاً إلى اليوم الذي يحرر فيه جميع الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال وعلى رأسهم عميد الأسرى صدقي المقت.

من جانبه أكد رئيس الهيئة الشعبية لتحرير الجولان إبراهيم العلي، أن ذكرى تحرير القنيطرة ستكون عنواناً صلباً من عناوين رفض شعبنا لكل ما من شأنه المساس باستقلالنا وسيادتنا وعنواناً لإصرار شعبنا على دحر الاحتلال من على أرض الجولان الحبيب، فأبناء الجولان متمسكون بحتمية النصر والتحرير.

آلا: التقارير والقرارات عن سورية داخل «حقوق الإنسان» تقوم على الاتهامات الملفقة

خلال اجتماع لمجلس حقوق الإنسان حول سورية في جنيف، سويسرا أمس (رويترز)

| وكالات

شددت دمشق على أن النقاشات والندوات التحريضية والتقارير والقرارات التي تتناول الأوضاع في سورية داخل مجلس حقوق الإنسان لا تزال أسيرة نهج سلبي وعدائي يقوم على الاتهامات الملفقة وتشويه وتزوير الحقائق ونشر الأكاذيب التي تروج لها منظمات غير حكومية ترتبط بالجماعات الإرهابية وبدول تمولها بملايين الدولارات لهذه الغاية.

وأكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حسام الدين آلا في بيان خلال مناقشة تقرير اللجنة الدولية المستقلة للأمم المتحدة حول سورية أمام الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان أمس وفق وكالة «سانا» للأنباء، أن هذه المواقف والتقارير لا تزال أسيرة نهج سلبي وعدائي يقوم على الاتهامات الملفقة وتشويه وتزوير الحقائق ونشر الأكاذيب التي تروج لها منظمات غير حكومية ترتبط بالجماعات الإرهابية المسلحة وبدول تمولها بملايين الدولارات لهذه الغاية في الوقت الذي يتم فيه تجاهل واجبات الدولة السورية ومسؤولياتها القانونية بحماية مواطنيها.

وقال آلا: إن سورية تعبر عن رفضها لاستمرار لجنة التحقيق في تحويل تقاريرها من تقارير أممية مهنية إلى تقارير حافلة بالتناقض والعيوب القانونية واستمرارها بالخوض في مسائل تقع في صميم ولاية هيئات مختصة أخرى. وأضاف: إن تقرير اللجنة حول الغوطة الشرقية هو النموذج الأحدث الذي يستمر في ترويج اتهامات معدة مسبقاً مثل مزاعم الحصار والتجويع والاستهداف المتعمد للمدنيين والمرافق المدنية والذي يحفل بالتناقضات والعيوب القانونية في اعتماده على معايير استدلالية غير قانونية من قبيل «الترجيح وغلبة الظن» في بناء الاستنتاجات والاتهامات وعلى شهادات غير قانونية ومصادر معلومات مشبوهة مثل منظمة (الخوذ البيضاء) الإرهابية التي حصلت من الولايات المتحدة مؤخراً على ٦,٦ ملايين دولار مكافأة على دورها في نشر وترويج الفيديوهات المفبركة والمسرحيات الكاذبة ولاسيما تلك المتعلقة بمزاعم استخدام أسلحة كيميائية بهدف اتهام الحكومة السورية بالمسؤولية عنها. وتابع: إن قيام اللجنة مرة جديدة باستباق نتائج التحقيقات التي تجريها اللجان الفنية المختصة حول مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية وتبنيها الانتقائي لروايات ملفقة حول حادثة دوما وتجاهلها للشهادات الموثقة التي نفت الحادثة والزعم بقدرتها على تحديد نوعية العناصر الكيميائية المستخدمة بعيداً عن المتطلبات الفنية والقانونية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية يؤشر إلى أخطاء قانونية فادحة ويؤكد تجاوز اللجنة لصلاحياتها.

وأردف قائلاً: «إن ما يبدو وكأنه تقدم طفيف في إقرار اللجنة بالجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة ينفيه محاولتها لتبرير تلك الجرائم وامتناعها عن الإقرار بالحق القانوني الكامل للدولة وفقاً لأحكام القانونين الوطني والدولي في الدفاع عن نفسها وحماية شعبها إزاء تلك الجرائم ورفض الإقرار بالمتطلبات الأمنية لبعض الأوضاع»، مؤكداً أنه من المؤسف أن يستمر ترويج الاتهامات التي تجافي الدقة والموضوعية حول مزاعم الترحيل القسري ومزاعم الاحتجاز في مراكز الإيواء بدلا من الإقرار بأن من غادر إلى خارج المناطق المحررة فعل ذلك بإرادته وبعد رفضه البقاء وتسوية أوضاعه وبأن الدولة وفرت لعشرات آلاف النازحين أماكن لإيوائهم ووفرت احتياجاتهم.

وأوضح آلا، أنه بالمقابل تستمر تقارير اللجنة بالتهرب من تحميل الأطراف الإقليمية والدولية المسؤولية عن الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية التي تديرها وتمولها تلك الأطراف، مشيراً إلى أن اللجنة لا تزال مستمرة في تجاهل جرائم التحالف الأميركي غير المشروع وجرائم النظام التركي على الأراضي السورية.

«هيئة التفاوض» تلتقي «أصدقاء سورية» لتتمثل في لجنة مناقشة الدستور!

| وكالات

تستعد دول مجموعة ما يسمى «أصدقاء سورية» لتسمية ممثلي المعارضة في لجنة مناقشة الدستور بعد اجتماع أمس مع «هيئة التفاوض» المنبثقة عن مؤتمر «الرياض ٢» للمعارضة، سيما وأن الأخيرة نفت تقديم أي لائحة بممثليها إلى المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية تصريحات للناطق باسم «هيئة التفاوض» يحيى العريضي قال فيها: «سيعقد لقاء بين الهيئة وسفراء دول «أصدقاء سورية» في الرياض اليوم (الثلاثاء) لبحث لائحة لجنة الدستور والمسار السياسي».

ونفى العريضي، أن تكون «الهيئة» قد طرحت «حتى الآن» أي لائحة، مؤكدا أن ما يتم تداوله الآن حول اللوائح لا يمت للواقع بصلة.

وبدأت «هيئة التفاوض» في الـ٢٣ من الشهر الجاري اجتماعاتها في الرياض بهدف وضع لائحة بأسماء المشاركين في لجنة مناقشة الدستور الحالي، فيما كانت دمشق قد قدمت لائحة ممثليها في هذه اللجنة.

ويأتي اجتماع الأمس الذي لم ترشح عنه أنباء حتى ساعة إعداد هذا الخبر، بعد يوم من مباحثات أجراها دي ميستورا مع مسؤولين رفيعي المستوى من دول ما يسمى «النواة الصلبة» المكونة من السعودية والأردن وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا تم خلاله بحث مسار جنيف السياسي والمستجدات على الأرض في سورية، والمسار الدستوري والجهود الدبلوماسية لخلق أرضية مشتركة بين اللاعبين الدوليين.

وأعرب المجتمعون مع دي ميستورا الاثنين عن «مخاوف شديدة تجاه التصعيد العسكري المستمر في جنوب غرب سورية».

وعبّر بيان صدر عن الاجتماع وفق «روسيا اليوم» عن «ترحيب المبعوث الأممي بتأكيد الدول الست على دعمها لدور الأمم المتحدة في تسهيل التسوية السياسية، واستمرار الجهود الدبلوماسية لتعزيز الأرضية المشتركة بين الأطراف الفاعلة الدولية في دعم التسوية السياسية في سورية».

مواجهة روسية غربية في جلسة «حظر الكيميائي» حول سورية

موسكو: تقرير المنظمة حول «الوصول غير المشروط إلى مواقع عسكرية سورية» يتجاوز صلاحياتها

| وكالات

تواجه روسيا مشروع قرار غربي تقوده بريطانيا في جلسة خاصة للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية لتوسيع صلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف تشويه صورة سورية وروسيا، في وقت رأت فيه موسكو أن تقرير المنظمة حول «الوصول غير المشروط إلى مواقع عسكرية في سورية» تم تبنيه تحت ضغط شديد من أميركا ويتجاوز صلاحيات المنظمة.

ونقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، بياناً للخارجية الروسية جاء فيه: «لقد اطلعنا على تقرير الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقد أكدنا أن المتطلبات المنصوص عليها في التقرير تجاه سورية تتجاوز إطار الاتفاقيات الكيميائية»، موضحة أن «محاولة حصول مفتشي المنظمة على وصول دون أي عوائق وغير مشروط إلى أي من مرافق البنية التحتية العسكرية والمدنية بما في ذلك السرية لا تتناسب مع أي إطار قانوني دولي».

وتابعت الوزارة: «من الواضح أن مثل هذه الوثيقة تم تبنيها (داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) تحت ضغط قوي من الولايات المتحدة وحلفائها المقربين»، مشددة على أن «استهداف مركز البحوث العلمية في برزة في ١٤ نيسان الماضي بقصف صاروخي مشترك نفذته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تم بلا أدنى شك من خارج مجلس الأمن وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي».

وأضافت: «إن الحكومة السورية دعت مرارا ممثلي المنظمة لزيارة مركز البحوث في برزة للوقوف والتحقق من تدميره في الهجوم الصاروخي الأمر الذي من شأنه إيصال ذلك إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار رسمي بإنهاء التفتيش»، ورأت أن دول الغرب تحاول المراوغة وتفادي الإجابة عن سؤال حساس للغاية وهو ما الأرضية التي استندت إليها لشن عدوان صاروخي على مركز البحوث طالما أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكدت مرتين خلوه من أي أنشطة محظورة بموجب الاتفاقيات الكيميائية».

جانب من الدمار الذي خلفه العدوان الثلاثي الغاشم على مركز البحوث العلمية في برزة (رويترز – أرشيف)

في غضون ذلك وبحسب وكالة «سبوتنيك» فإنه من المقرر أن تقدم روسيا مشروع قرارها حول ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية التي بدأت في لاهاي أمس.

وقال رئيس الوفد الروسي، نائب وزير الصناعة والتجارة، غيورغي كالامانوف: «هنا في لاهاي ستعقد جلسة خاصة للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، وبريطانيا طرحت مشروع قرار تعزيز صلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية»، مضيفا: «نحن لا ندعم مشروع القرار البريطاني، وستقدم روسيا مشروع قرارها الخاص، ونحن نعول على أن السلطة، التي تريد أن تمنحها بريطانيا لمنظمة الأسلحة الكيميائية، وهي ضمن صلاحيات مجلس الأمن الدولي، وهذه الهيئة الوحيدة التي تملك الحق باتخاذ مثل هذا القرار».

وبدأ الاجتماع في لاهاي صباح أمس حيث يقود وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون وفد بلاده للجلسة الخاصة، وأفاد الوفد البريطاني في تغريدة على تويتر: «نريد تمكين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية».

من جانبه أعلن وزير الخارجية الفرنسية، جان إيف لودريان، تأييد مشروع القرار البريطاني، بينما قال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس في تصريحات صحفية: «يجب السماح لخبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بجمع حقائق عن هوية من يقف وراء استخدام أية أسلحة كيميائية».

وفي مستهل الجلسة الافتتاحية، قال رئيس المؤتمر عبد الوهاب بلوكي: إن المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية «يجب أن تتم معاقبتهم بناء على أدلة صادقة وقوية».

وساد التوتر أجواء الاجتماع منذ بدء المحادثات المفتوحة لوسائل الإعلام صباح أمس. وستستكمل الاجتماعات خلف أبواب مغلقة اليوم وسط توقعات بأن تتواصل حتى الخميس ليتم التصويت على مسودة المقترح البريطاني بحسب وكالة «فرانس برس».